مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ملخص

خطة التنمية الوطنية
(2024 - 2028)

قسم التخطيط والسياسات

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة:

تعد خطة التنمية الوطنية للمدة (2024-2028) الخطة التنموية الرابعة التي تصدرها وزارة التخطيط العراقية والتي تمتد لخمس سنوات تقويمية، تهدف خطة التنمية الوطنية إلى تحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة وتعد أساساً لتحديد اتجاهات التنمية البشرية عبر أهداف قطاعية متعددة، يتم إعداد خطة التنمية الوطنية من قبل وزارة التخطيط بالتنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاعين الخاص والمختلط ومنظمات المجتمع المدني بموجب قانون وزارة التخطيط رقم (19) لسنة (2009)، ويصدر مجلس الوزارة خطة التنمية الوطنية كونه المسؤول عن تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، والتي حددت بموجب المادة (80) من الدستور العراقي النافذ لعام (2005)، وتتكون خطة التنمية الوطنية (2018-2022) من تسعة فصول خصص الفصل الأول منها لبيان الإطار العام للخطة فيما خصصت الفصول من الثاني إلى السابع لموضوعات خطة التنمية الوطنية فيما خصص الفصل الثامن لبرامج الفعل التنموي وخصص الفصل التاسع لإدارة المخاطر وإطار المتابعة والتقييم.

خطة التنمية الوطنية في العراق:

لغاية الخطة الحالية أعدت وزارة التخطيط أربع خطط للتنمية على المستوى الوطني امتدت كل واحدة منها لخمس سنوات بدءاً من العام (2010) وكما يأتي:

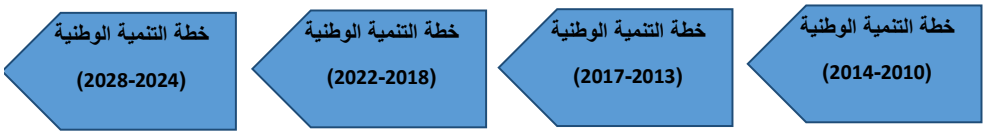

وتشمل هذه الخطط تحسين مؤشرات متقاربة إلى حد كبير في كل خطة تشمل

(زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خفض معدلات البطالة، المحافظة على معدل التضخم، زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة، زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، خفض معدل الوفيات الرضع، تطوير البنى التحتية والخدمة الصحية).

تنطلق خطة التنمية الوطنية (2024-2028) باعتماد شعار (برمجة الفعل التنموي بوسائل مبتكرة: الإبحار في عالم مضطرب) وتحدد أربعة عوامل ينبغي الوعي بها (تأثير المتغيرات الدولية، النمو السكاني، التكنلوجيا، الابتكار هو الحل)، ومن ثم تستعرض الخطة إطار عام لمسار التنمية، ومن ثم تحدد أبرز التحديات الاقتصادية التي تركز بالمجمل على ريعية الاقتصاد العراقي، والتحديات المؤسسية التي تركز بالمجمل على الفساد وضعف تطبيق القانون والأداء، والتحديات البيئية التي تركز على التغير المناخي، والتحديات الاجتماعية التي تركز على تفشي الظواهر السلبية في المجتمع واتساع حجم الفئات الهشة، ومجموعة من التحديات الأخرى المتعلقة بالوضع العام، ومن ثم تحدد الخطة مجموعة افتراضات تتعلق بعدم الاستقرار الاقتصادي واعتماده على النفط وإمكانية تعرض الاقتصاد للصدمات وعدم الاستقرار الدولي وتذبذب أسعار النفط واحتمالية نشوء أزمات وصدمات اجتماعية وصحية ومناخية وبيئية، وتحدد مجموعة من المبادئ والخصائص العامة.

تستند خطة التنمية الوطنية إلى مجموعة مرتكزات تتمثل بالآتي (الدستور العراقي، رؤية العراق 2030، الاستراتيجيات والخطط والسياسات العامة والقطاعية، المنهاج الوزاري، المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الابتكار، الاستثمار في التعاون الدولي)، ومن ثم تحدد الخطة (13) هدفاً عاماً تتعلق بتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني والتركيز على القطاعات الإنتاجية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين الخدمات

والبنى التحتية وتحسين بيئة الاستثمار للقطاع الخاص (الوطني والأجنبي) وتسريع عملية التحول نحو التكنلوجيا الرقمية وبناء الشراكة بين القطاع العام والخاص وتنفيذ سياسات التخفيف والتكيف من التغيرات المناخية والتخفيف من معدلات الفقر والبطالة وتنمية قدرات الشباب، وتعزيز الشراكات الدولية وزيادة المساءلة والشفافية وتقليص فجوة التنمية بين المحافظات، وتعتمد الخطة على منهجيتين في إعدادها تتمثل بتبني التخطيط التشاركي مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، وبرمجة الفعل التنموي من خلال خمسة برامج رئيسة.

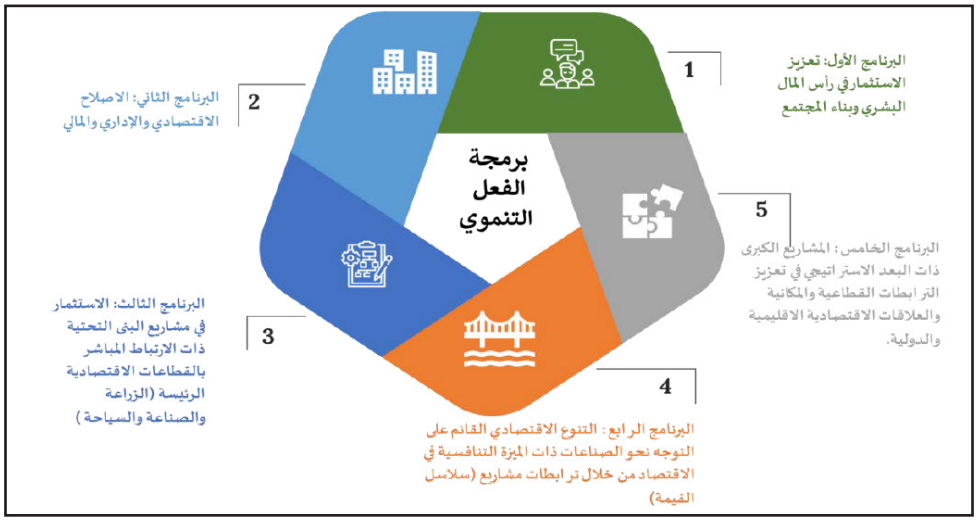

مستهدفات الخطة: تسعى خطة التنمية الوطنية إلى تحقيق (9) مستهدفات كمية تشمل:

وتتضمن الخطة تحديداً للأولويات الوطنية تمثل توجهات الحكومة في مسارات التنمية وتشمل (التنويع الاقتصادي، تحسين رأس المال البشري وبناء القدرات، التكيف الإيجابي مع التغيرات المناخية، التنمية المكانية المعززة للميزة التنافسية وتحقيق التنمية الريفية، الحوكمة والحكم الرشيد، التحول الرقمي وأتمتة الأنظمة، تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص، الاستفادة من الشراكات العلامية وجذب الاستثمار الأجنبي) وتضع خطة التنمية الوطنية (2018-2024) التوجهات العالمية وتحدياتها بالنسبة للخطة مع تحديد لمستوى التهديد لستة تهديدات متوقعة (اضطراب الاقتصاد العالمي، تفاقم حالة اللايقين، مستقبل الاعتماد على النفط، التحولات التكنلوجية المتسارعة، التغير المناخي، البيئة الدولية المضطربة)، وتقيم الخطة الأداء التنموي لخطة التنمية السابقة (2018-2022).

وتحتوي فصول خطة التنمية الوطنية من الفصل الثاني إلى الفصل السابع تحليلاً لكل موضوع تستهدفه الخطة وتشرح الواقع إذ تتضمن المؤشرات الرئيسة والتحديات وتضع مجموعة من الأهداف الرئيسة ووسائل تحقيقها لكل موضوع تشمل موضوعات (السكان والقوى العاملة، إطار الاقتصاد الكلي، التنمية البشرية والاجتماعية، التنمية القطاعية، التنمية المكانية والريفية، الاستدامة البيئية والتغيرات المناخية)، ويتضمن الفصل الثامن تفصيلاً مجدولاً للبرامج الخمسة الرئيسة للخطة متضمنة مجموعة من الموجهات والبرامج الفرعية والأنشطة التنفيذية المقترحة والجهات المنفذة لكل نشاط، وتختتم خطة التنمية الوطنية بنظام إدارة المخاطر وإطار المتابعة والتقييم الذي تحدد فيه المخاطر والتحديات المرتبطة بكل برامج وأنشطة خطة التنمية الوطنية (2028-2024) والأهمية النسبية للبرامج والأنشطة وتوصيف وتحليل هذه المخاطر من حيث احتمالية التحقق وأثرها حال التحقق والحلول الإلزامية والبديلة لهذه المخاطر وفق مصفوفة لإدارة المخاطر وإجراءات المواجهة، وتتضمن الخطة هيكلية لمنظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر خطة التنمية الوطنية من خلال البيانات التي يتم جمعها عن كل مستهدف وبرنامج وعبر آليات التنسيق المتكونة من خمس لجان (لجنة التنسيق العامة، لجنة المتابعة، لجنة التقييم، لجنة الاتصال والتقارير، لجان فرعية موقتة حسب الحاجة والقطاع)، ومصفوفة قياس الأداء لأهداف ووسائل التحقق التي تتكون من جداول تتضمن (البرامج الرئيسة، البرامج الفرعية، الأنشطة، مؤشرات قياس الأداء، سنة الأساس، القيمة الأولية لسنة الأساس، القيمة المستهدفة للمخطط والفعلي مقسمة على مدى سنوات خطة التنمية الوطنية).

الخاتمة:

تضمنت خطة التنمية الوطنية (2024-2028) العديد من الشروحات والتحليلات السردية التي تتعلق بالتنمية في كافة مجالاتها في العراق، واحتوت على العديد من المؤشرات الرقمية في مختلف الموضوعات والتعليق عليها بشروحات تفصيلية، لذلك يؤشر عليها أنها متوسعة لموضوعات وقطاعات متعددة وكانت مشتتة بشكل كبير بين أهداف عامة وأهداف رئيسة وبرامج، فضلاً عن التركيز على الهياكل والآليات العامة من دون الدخول في التفاصيل الدقيقة لكل موضوع واحتوت على العديد من الأهداف العامة وبالتالي هي أقرب لأن تكون إطاراً عاماً للتخطيط في العراق وليست خطة تنفيذية بسبب العمومية التي فيها وتشتتها في موضوعات متعددة فضلاً عن ذلك لم تحدد الخطة آليات تمويل مشاريعها وما هي كلف كل مشروع ولم تتضمن جدولة بأهداف ذكية (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقق، ذات صلة، لها إطار زمني)، ويسجل عليها أنه تم إطلاقها في شهر آب من عام (2024) مما يعني أنه أكثر من نصف سنة التنفيذ الأولى قد انقضى من عمر الخطة من دون أي خطوة تنفيذية وهذا يؤشر على العديد من الخطط التي تصدر في العراق.

هوية البحث

اسم الباحث: قسم التخطيط والسياسات

عنوان البحث: خطة التنمية الوطنية (2024 - 2028)

تأريخ النشر: ايلول - سبتمبر 2024

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org